لامقارنا الطريق الثالث ان الجوهر ان كان قابلا للابعاد الثلثة فجسم والا فان كان جزءا
منه بهويته بالفعل فصورة او بالقوة فمادة وان لم يكن جزءا منه فان كان متصرفا فيه فنفس والا فعقل
وهذا ما قال في الشفاء ان الجوهر ان كان مركبا فجسم وان كان بسيطا فان كان داخلا في تقوم المركب
فاما دخول الخشب في وجود الكرسي فمادة او دخول شكل الكرسي فيه فصورة وان لم يكن داخلا
فيه بل مفارقا فان كان له علاقة تصرف ما في الاجسام بالتحريك فنفس والا فعقل فان قيل الجسم
يكون مع الهيولى ايضا بالفعل البتة لامتناع انفكاكها عن الصورة كما سيجيء قلنا المراد ان وجود
المركب بالنظر الى المادة نفسها من حيث انها مادة لا يكون الا بالقوة وبالنظر الى الصورة بالفعل
على ما في نزع الشفاء ان المادة من حال يكون باعتبار وجود المركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة
انما يصير المركب هو هو بالفعل بحصولها حتى لو جاز وجود الصورة بدون المادة لكان مستلزما لحصول
المركب بالفعل البتة فان قيل الاظهر في قوام الجسم واي نزع المادة التي من اجزائه قام الجسم اعني
الهيولى الاولى البسيطة انما هي الصورة الجسمية واما النوعية فمحلها الجسم نفسه وان كان يتم من حيث
توارد الصور عليه بهيولى ومادة قلنا الصورة النوعية وان لم تكن داخلة في قوام الجسم
المطلق فهي داخلة في انواعه من الفلكيات والعنصريات وسيجيء ان محلها ايضا هي الهيولى ومعنى الاقسام
من كلام الجوهر ان كان متحيزا فجسماني وهو الجسم لا غير اذ لا شك في وجود جوهر حال هو الصورة وآخر
محل هو الهيولى ولذا الهيولى اسم للجسم من حيث قبوله للاعراض المحصلة للاجسام المتنوعة والصورة
اسم لتلك الاعراض وان لم يكن متحيزا فروحاني وهو النفس والعقل **قوله** تنبيه قد سبق
ان الموضوع هو المحل المقوم للحال فيكون المحل اعم منه وان الحال قد يكون جوهرا كالصورة وقد يكون عرضا
فيكون اعم من العرض والعرض لا يقوم بنفسه فلا يقوم بغيره وان جاز كونه محلا للعرض بمعنى
الاختصاص الناعت فيكون بين العرض والموضوع مباينة كلية واما بين العرض والمحل فعموم من
وجه لتصادقهما في عرض يقوم به عرض وتفارقهما حيث يكون المحل جوهرا او يكون العرض مما
لا يقوم به شيء فان قيل اسناد العرض الى المحل يقوم ضروري وهو معنى الموضوع فالعرض
الذي يقوم به عرض يكون موضوعا فلا يكون بينه وبين الموضوع مباينة قلنا الاستناد
الى الموضوع يجوز ان يكون بواسطة هي العرض والمحل الاول الذي يتصف به كاستناد السرعة
الى الجسم بواسطة الحركة فلا يلزم من لزوم استناده الى الموضوع ان يكون محله الاول موضوعا
قوله وقد توهم لما كان معنى الموضوع هو المحل المقوم للحال ومعنى الجوهر هو ما يقوم بنفسه
لا بغيره كما استغنى ذكر غير الموضوع ظاهرا الا انه قد توهم اختصاص ذكر بجزئيات ك

الجواهر دون كليها لنا لوجهين احدهما انا متفقون في الموجود الى اشخاصها التي هي موضوعات
لما لكونها محمولة عليها بالطبع وثانيهما انها صور قائمة بالنفس لا قوام لها من حيث هي كليات بدونها
ورد الاول بانه غلط من جهة اشتراك لفظ الموضوع بين المحكوم عليه في القضية وبين المحل المقوم
للحال في الشخص انما يكون موضوعا للكلي بمعنى الاول دون الثاني ورد الثاني بان معنى كون الصور جواهر
انها في ذاتها طبايع اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع وان حيث حلولها في النفس الجزئية
وتشخصها بها فمن قبيل الاعراض الجزئية لا الجواهر الكلية **قوله** واما المعالم الاولى
لا خفاء ولا نزاع في ان لفظ الجسم في لغة العرب وكذا ما يرادفه في ساير اللغات موضوع بازاء
معنى واحد واضح عند العقل من حيث الامتياز عما عداه لكن لخفاء حقيقته وتكثر لوازمه
كثر النزاع في تحقيق ماهيته واختلفت العبارات في تعريفه وادى ذلك الى الاختلاف
في بعض الاشياء انه هل يكون جسما ام لا فعند المحققين المتكلمين هو الجوهر القابل للانقسام من
غير تقييد بالاقطار الثلثة فلو فرضنا مؤلفا من جوهرين فردين كان الجسم هو المجموع لا كل
واحد منهما كما زعم القاضي تمسكا بانه جوهر مؤلف وكل جوهر مؤلف جسم فقد ناقض ومنع
الصغرى على امتناع قيام التأليف بالجزئين لامتناع قيام العرض الواحد بمحلين بل لكل
جزء تأليف قائم به وهو معنى المؤلف والجواب ان التأليف معنى بين الشيئين يعتبر استناده
الى المجموع من حيث هو المجموع فيكون من تمام الشيء والكل واحد فيكون مؤلفا مع الشيء
كما في علم النحو الكلام هو المركب الذي فيه الاسناد والمعرب هو المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
فالجسم هو المؤلف بالمعنى الاول والجزء بالمعنى الثاني فلا تكرر للوسط فان قيل المراد بالتأليف
عرض خاص مغاير لمعناه اللغوي المشعر بالانضمام المنتفي للتعدد وهو السبب عند المعتزلة
لصعوبة الانفكاك فالجواب منع الكبرى وحمل الآمدي النزاع لفظيا عائدا الى ان لفظ الجسم
بازاء اي معنى وضع وصاحب المواقف معنويا عائدا الى انه هل يوجد عند اجتماع الاجزاء في حصول
الجسم عرض خاص هو التأليف والاتصال والسبب لصعوبة الانفكاك على ما تراه المعتزلة
ام لا بل الجسم هو نفس الاجزاء المجتمعة فالقاضي يحكم بوجوده لكن يزعم انه ليس قائما بالجزئين
كما هو راي المعتزلة بل لكل جزء تأليف يقوم به فيكون جسما لما يجيء من ان الجزء بمنزلة المادة
والتأليف بمنزلة الصورة وفيه نظر لان جمهور الاصحاب ايضا قائلون بوجود قيام بجزئين
وان صح النزاع بينه وبين المعتزلة بمعنى انهم قائلون بالتأليف دونه ففساد الكبرى لا الكلام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1